المحاضرة رقم: 06 مبادئ واهداف النظام الدولي الجديد

مفهوم النظام الدولي

ماهية النظام:

اعتمد العديد من علماء السياسة نظرية النظم التي اسسها (**دافيد استون**) لدراسة السياسة والتي تقوم على فكرة أن الحياة السياسية جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة والتي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر.

تعد لفظة " النظام " من أكثر الألفاظ شيوعا في الأدبيات السياسية وتمتد في جدورها الى زمن بعيد ترتبط بدايته حسبما يراه بعض الكتاب بالفلسفة التنويرية الراجعة الى اصحاب نظرية العقد لاجتماعي، وهذه النظرية تذهب الى ان الافراد، ورغبة منهم في أن يبتعدوا عن حالة الفوضى والانضمام الى حالة يسودها الأمن والاستقرار يتنازلوا عن بعض مصالحهم أو كلها لصالح حاكم يكون بمقدوره تأمين هذه الغاية.

فبالنسبة الى " **ناتول رابوبورت** " فإنه يعتمد على المبدأ الذي يحدد العلاقة بين أجزاء معينة أساسا لتحديد ماهية النظام، فيقول " ان المجتمع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام في الفكر السياسي يعرفه " **مورتن كابلن** " بأنه " مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحطم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة معينة. ويعرفه " **مولستي** " بأنه تجمع يضم الوحدات السياسية المستقلة (دول، مدن، امم، امبراطوريات..) ويكون التفاعل بينهما كبيرا ومتواصلا وطبقا لعمليات منظمة بينما يرى " مصطفى علوي " أن النظام "شبكة" معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين اجزاء ظاهرة ما، ومكوناتها بالإضافة الى العمليات التي تنشأ من استمرار هذه العلاقة وانتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به.

نشأة النظام الدولي

يرى بعض المفكرين ان توحيد السلطة والقضاء على انتشار مظاهر الفوضى عن طريق قيام حكومة عالمية تهدف إلى إنهاء التقسيمات القائمة التي أصبحت سبباً للصراعات و أما المفكر **أمريك كروشيه** فقد انطلق من ضرورة القضاء على جميع المظاهر والنزاعات المختلفة التي تقف عائقاً في وجه التنظيم الدولي ورأى أن هذا يتحقق بوجود عالم منفتح على بعضه تنتهي منه الحواجز والخلافات أياً كان سببها، واقترح التخلص من مبدأ السيادة الذي

يسهم في تشتيت المجتمع الدولي.

نجد أن أفكار **أمريك كروشيه** هي أكثر انسجاما مع الأوضاع القائمة وأكثر ملائمة لقيام نوع من مظاهر التنظيم الدولي الذي يشمل ليس دول القارة الأوربية بل مناطق العالم كلها، كما ذهب المفكر الألماني **(فيلهلم ليبنش)** نحو خطوات متقدمة في تحديده لمفهوم التنظيم الدولي حيث رأى أن السلام العالمي ليس مجرد منع قيام المنازعات ولا القضاء على الخلافات، أو منع الدول من استخدام القوة، بل إن السلام الحقيقي يجب أن يستند إلى تنظيم دولي مهمته إخضاع المنازعات لقواعد ونظم تُحَلْ على أساسها، وطرح في عام 1670 فكرة إقامة تنظيم دولي يضم جميع الدول في القارة الأوربية مدعماً اياها بالثقافة والعلوم كعوامل مساعدة لترسيخ قاعدة من الوعي الذاتي تسهم في تحقيق أفكاره.

فترسيخ النظام في المجتمع الدولي يقوم من خلال الصراع ضد الفوضى، وكل مسبباتها ومؤثراتها كما يهدف إلى ترسيخ مجالات التفاهم بين الدول والشعوب وضمان احترام الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان والاستقلال السياسي، والالتزام بقرارات المنظمات الدولية والمؤسسات الرسمية المجسدة للنظام الدولي".

-تعريف النظام الدولي

يعرف النظام الدولي على أنه" مجموعة القيم السائدة والآليات المستخدمة والسياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية والتفاعلات الناجمة عنها.

وفي الواقع فإن النظام الدولي يمثل أولا نسقا من التفاعلات أو العلاقات التي تميز بالوضوح والاستمرارية والتي تكون بمجموعها بنية للنظام أو هيكلة، فالنظام يصف لنا من الناحية العلمية نموذجا سلوكيا أو انماطا سلوكية للتفاعل بين مجموعة من وحدات او كيانات أو فواعل مع بعضها البعض وبعبارة اخرى يمكن القول ام مدرك النظام الدولي يؤشر ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانية، يترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال ، يتمخض عنها نتائج سلبية او ايجابية على البعض من ناحية وعلى النظام الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى.

" وعرف **(غابريل الموند)** النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف عن طريق وسائل التوظيف أو التهديد بتوظيف .وسائل القهر الشرعي بصوره كبيرة أو صغيرة

(satte of affairs)كما يعرف النظام بأنه: حالة من التوافق و الانضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو

الإضراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة. فالنظام هو مجموعة من القواعد، أو الضوابط أو التوجيهات، أو الأوامر، أو التكليفات التي تتسم بأنها منظمة وآمرة وملزمة، تبعاً لكونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية.

وفي ضوء هذه التعاريف، يمكننا أن القول بأن هناك نظاماً دولياً يفترض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية – تتحقق هذه الأنماط من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها – التي تحقق الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية. على غرار ذلك بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، ولا سيما الدول التي تشكل هذا النظام مع بداية المدرسة السلوكية في دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام العالمي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدول في الساحة الدولية.

وعرف النظام الدولي بانه مجموع انماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد. كما يمكن تعريف النظام الدولي مما سبق: بأنه مجموعة من المتغيرات في تفاعل بعضها مع الآخر. وقد يكون هذا التفاعل، متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على بعض. إضافة إلى أن أي تغيرات في أجزاء النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى. ويمكن القول إن كل الأنظمة لها قواعد وأعراف معينة، وحدود معرفة، وهيكل وتنظيم بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات والمخرجات".

وحسب **بعض المفكرين الاخرين**، هو مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات: الدينية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والعسكرية والثقافية، الحاصلة بين القوى الدولية الكبرى وأثرها على العالم كله، في مرحلة تاريخية معينة.

" وأما بالنسبة إلى الوحدات المشكلة للنظام فقد تكون دولاً مستقلة أو مجموعات من الدول كالأحلاف العسكرية والتجارية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، إضافة إلى فاعلين دوليين غير الدول وحتى بعض الأفراد. وأما بالنسبة إلى التفاعل في النظام بين هذه الوحدات فإنه يأخذ بعد وقت معين قواعد وأعرافاً تصبح دولية وأما بالنسبة إلى حدود النظام فإن المثال عليه هو نظام الدول الأوربية الكبرى الذي يمكن وصفه بأنه نظام عالمي وأن الدول غير الأوربية هي البيئة الخارجية له. غالباً ما يتسم النظام الدولي بالفوضوية، أي أنه نظام سياسي دون حكومة ودون قواعد مستقرة وقيم راسخة، ولذلك يجب أن نتصور نظاماً دولياً بقواعد دون منظم لهذه القواعد،

وتحصل هذه الفوضى العالمية لأن كل الدول تتصرف حسب مصلحتها الذاتية، وأنه لا دولة ستتصرف بأخلاق، حيث لا يوجد من يؤمنها إذا تصرفت الدول الأخرى بسلوك غير أخلاقي. وباختصار فإن الجزء الأهم في تعريف أي نظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الوحدات المشكلة للنظام.

ومن هنا نجد أن التحليل ركز من منظور النظام الدولي للسياسية الخارجية اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل. (Macro level of Analysis)

وينصب الاهتمام الرئيسي على التغيرات في صفات البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية، وهنا يشار إلى أن أي تغير في مزايا النظام الدولي سيؤدي إلى تغيير في السلوك الخارجي للدول التي تشكل هذا النظام. وباختصار فإن التحليل على مستوى النظام الدولي يركز على الصورة الكبرى للعلاقات الدولية، ويعتمد في إحدى أساسياته عل أن هيكل النظام يؤدي الدور الأهم في تحديد سلوك الدول تجاه بعضها البعض, وهنا يتم التركيز على الشكل العام للسياسية الخارجية للدول العظمى وليس على دقائق الأمور التي تعتمد دراسة الحالة وتعتمد شرعية النظام على الدول التي تؤمن بأن المشاركة في النظام يفيدها بشكل مباشر، وهذا الإيمان قد تزعزع نتيجة اتجاهات اقتصادية واجتماعية عديدة, وقد يشكل أي من هذه الفئات الثلاث خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه".

العولمة والسياسة وعلاقتهما بالرياضة

ومن أجواء العولمة "تولدت مصطلحات النظام العالم الجديد، والقرية الإلكترونية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة والاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات، والعرض والطلب، ونهاية التاريخ وصراع الحضارات، وما بعد الحداثة، والهوية الثقافية وغير ذلك.

بات العالم اليوم قرية صغيرة تتداخل فيها الكثير من مكوناته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ولعل هناك ارتباط كبير بين النشاط الرياضي والعولمة والنظام الدولي في هذه المعمورة وهذا ما سنحاول التطرق الية.

فالعلاقات الدولية بشكل عام لا تخضع لقانون مكتوب أو نظام رسمي ينظم العلاقات ما بين الدول، انما تسبح هذه العلاقات في بيئة تحدد من قبل الفاعلين الدوليين، ولا يقتصر مصطلح الفاعلين الدوليين على الدول بحد ذاتها، وإنما يتخطاها ليصل إلى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة الى الاشخاص الذين يلعبون دورا في الساحة الدولية كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم بالإضافة إلى البعض من قادة المنظمات الارهابية وتجار السلاح الخ..، و بناءاً على ذلك يمكن تعريف العلاقات الدولية

بمجمل العلاقات ما بين الفاعلون الدوليون، اما النظام الدولي فهو نمط التفاعل بين الفاعلين الدوليين في كافة المجالات، وتكمن أهمية هذا النظام كونه البيئة التي تتم فيها العلاقات الدولية، باعتبار أن الفاعلين الدوليين هم اصحاب القوة والنفوذ، و مع تغير اصحاب القوة يتغير شكل النظام، ومع انتهاء كل مواجهة بين دول كبرى تظهر تحولات رئيسية في توزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، ويطيح هذا التوزيع الجديد بمؤسسات النظام الدولي القديم ليحل مكانه مؤسسات جديدة تبلور نظامها. وبناءاً على ذلك يمكن القول أن السلام العالمي يرتبط بمدى فعالية التنظيم الدولي و تأثيره من خلال مؤسساته المختلفة في مواجهة العدوان، وحل النزاعات بالوسائل والطرق السلمية، فالنظام الدولي سار في مراحل تطوره التاريخي بشكل متدرج من الفوضى إلى التنظيم وذلك من خلال دراسة هذه الظاهرة ووضع أسس جديدة لها، وترسخ ذلك من الانتقال من الدائرة الضيقة في إطار الدولة إلى الدائرة الواسعة في إطار المجتمع الدولي والذي بدوره اسهم بظهور النظام الدولي، فالنظام الدولي يقوم على قاعدة تعدد الدول في إطار مجتمع دولي متكون من عناصر مختلفة ومتناقضة، وهو يهدف إلى ترسيخ نوعاً متميزاً من العلاقات بين الدول وهذه العلاقات تهدف إلى التخفيف من النزاعات القائمة، وتطويق مظاهر الصراع، والعمل على إيجاد أسس قوية للتعاون الدولي المتبادل، يقوم على قاعدة المصلحة العامة للمجتمع الدولي وليس على أساس المصلحة المنفردة لإحدى مكوناته، ولعل الطريق لتحقيق ذلك يكمن في العمل الجماعي المستند إلى الوعي والإدراك الذي يهدف إلى تنظيم هذه العلاقات من خلال إحداث مؤسسات دولية حكومية أو غير حكومية، لها شخصية مستقلة ومعترف بها من قبل الدول، وتتعهد على نفسها تطبيق الأحكام والالتزامات الواردة في المواثيق التي توقع عليها.

من هنا يمكن ان نعتبر الاتفاق بين الدول مقدمة لظهور النظام الدولي، وقوة هذا النظام تكمن في مدى تعاون الأطراف المشاركة فيه ومدى دعمها لأهداف وإنجازات هذا النظام، فالنظام الدولي هو نقيض لمظاهر الفوضى في المجتمع الدولي، ونقيض لظاهرة ضعف المسؤولية لدى الدول، والنظام الدولي هو ظاهرة راسخة، دائمة منظمة، هدفها تطويق مظاهر الصراع والنزاع وإنهاؤها، وخلق أرضية من التعاون والبناء، وإيجاد الطرق والوسائل التي تستطيع من خلالها أن تتعايش مع الدول ذات الأنظمة المختلفة في جو من العلاقات الجيدة.

الابعاد السياسية للعولمة

يتمثل أبرزها فيما يلي:

1-انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد أي سقوط القطبية الثنائية:

-ظهور نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة كقطب وحيد فيها.

-النظام الدولي الجديد ي تسم بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد واحادية قطبية على المستوى الاستراتيجي العسكري.

-تمدد دور الولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

-حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديموقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر.

2-تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها.

مثل: المخدرات، غسيل الاموال، الهجرة الغير الشرعية، الارهاب .....

3-تفاقم مشكلات العالم خاصة في افريقيا.

مثل: الحروب الاهلية، اللاجئين، العنف تلوث البيئة....

4-تزايد دور المجتمع المدني في العالم

مثل: هيئات او منظمات دولية مستقلة عن الحكومات ....

5-اتساع مجالات عمل الامم المتحدة

مثل: الاهتمام بالتنمية والتحول الديموقراطي، حقوق الانسان .....

فتزايد اهتمامها بهذه المجالات يمثل أحد ملامح العولمة.